هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

مؤيد نعمة

الامان ام الديمقراطية؟! من يحقق الاخر للعراقيين؟

> للمرة الثانية خلال عام واحد، خرج العراقيون للتصويت، فبعد الانتخابات المخصصة لاختيار الجمعية التأسيسية في ٣٠ كانون الثاني، تم استدعاؤهم من جديد لابداء رايهم واعلان موقفهم من خلال استفتاء حول مشروع الدستور وتم التصويت على الدستور ولم تكن النتيجة اهم من نجاح التجربة وحصول مشاركة عالية بلغت نسبتها اكثر من ٦٠٪ رغم الظروف الامنية السيئة، اذ يمكن اعتبار التصويت على الدستور حدثاً ايجابياً طالما سيكون العراقيون قادرين على اختيار اعضاء برلمانهم والبدء بإعادة الانظمة العامة الى سابق عهدها،

وهذا لن يجعل من بلدهم مثالاً للديمقراطية فقط بل ستحسم قضية التباين في الفئات السكانية وموقف العراق من الدول المجاورة.
بعد الانتخابات البرلمانية التي حدثت مؤخرا في افغانستان وكانت حدثاً جميلاً ايضاً، بدا جلياً دور التدخلات للقوى والمنظمات العالمية التي تفسر استفادة الاخيرة من زوال الانظمة الاستبدادية والمحبة للحرب لاعادة بناء الدولة ومبادئ واسس جديدة، فهل يعد هذا ضماناً للنجاح في العراق على المدى العيد؟!

كان المحلل السياسي الامريكي فرانسيس فوكوياما قد كتب مؤخراً ما معناه " انه لا يكفي ان تكون السلطة ذات قوة ونفوذ، بل ينبغي ان تكون جديرة بمهمتها ومتخصصة بما يكفي للقيام بها" .. واقل ما يمكن قوله ان هذا ليس هو حال الولايات المتحدة في العراق فقد اقترفت منذ نهاية الحملة العسكرية اخطاء جساماً بالتدخل في هيكلية الدولة مستفيدة من تجربتها، خاصة في دول البلقان.
ويمكن اعتبار ان الواجب الاول للسلطات الحاكمة هو ضمان الامن للشعب وعدم ترك الفراغ ليشغله المجرمون او الانظمة التي تتصرف كعصابات مسلحة تحركها اهداف سياسية او اجرام منظم... واختلال الامن ينسف الثقة بالحكومات الجديدة- الغريبة منها عن الشعب العراقي والمنبثقة عنه- ويضع مشروع اعادة الاعمار والبناء عموماً تحت طائلة الخطر وضمان الامن يتطلب احياناً التعامل مع اناس اقل نزاهة و مشبوهين على الارجح ومتهمين بالولاء للنظام السابق، فمن الواضح للعيان ان الامريكان بحل القوات المسلحة وقوات الامن العراقية بعد سقوط نظام صدام وتركهم يغادرون مع اسلحتهم، كانت قد اشعلت شرارة (المقاومة) المسلحة وغذتها بالمبررات الكافية.
والان، يختلف الخبراء حول معرفة ما اذا كان ضمان الامان سيسهم في نشر الديمقراطية بين الشعب ام ان سلوك سبيلها هو شرط اساس لتحقيق الاستقرار... لا يوجد جواب قاطع دون شك لهذا السؤال، ففي العراق احتارت الولايات المتحدة بين النظام اوالديمقراطية وبين استخدام القوة لحفظ النظام والتفاوض، وبين الاحتلال ونقل الوصاية للعراقيين وتسليم المسؤولية للسلطات المحلية، ذلك في طور الولادة رغم انه اساسي لاعطاء السكان شعوراً بالمشاركة في ادارة شؤونهم والاستفتاءات هي اجراءات ناقصة وغير اكيدة خاصة في بلدان لم تعرف مطلقاً أي نشاط سياسي حر.
من المؤكد ان خلق الديمقراطية لن يتم بين ليلة وضحاها بحيث تلبي الحاجات المثالية وتصورات المرحلة بل انها يمكن ان تتسبب في اثارة قضية الحرمان من الحقوق ومن السلطة وقد سجل الخبراء بناء على ذلك اختلالاً في الميزان وتفاوتاً بين الامال والواقع واذن فالفجوة الحاصلة شديدة الخطر خصوصاً وان بذل الجهود السياسية –الاجتماعية لبناء الدولة تقوم على تصورات عامة ومبادئ شمولية ليست متبعة دائماً في دول تعيش مرحلة انتقالية او بالكاد تحررت من انظمة استبدادية.
عالم الاجتماع الالماني- البريطاني رالف ريندورف دأب على القول بانه يلزمنا ستة اشهر لتنظيم انتخابات وعشر سنوات لاستقرار اقتصاد السوق ولكن يلزمنا جيل كامل لقيام مجتمع مدني!!
واذن، فبدون مجتمع مدني لا توجد ديمقراطية، لاسيما ان رغبات صانعيها لا تتوافق غالباً مع تقاليد اوضاع المجتمعات الخاضعة للتجربة، ودون تاييد نسبة ثقافية معينة، تبقى محاولة خلق سلوكيات اجتماعية بشكل استبدادي فاشلة حتماً طالما تستند الى العادات الغربية وهو ما يعطي الفرصة لبروز تشكيلات طائفية وقيام وجهاء محليين بارعين بتحويل مجرى العملية الديمقراطية لصالحهم استناداً الى اصول وتقاليد ومذهبية يسهل استخدامها كأوراق سياسية.. بكلمة اخرى، فان انشاء الديمقراطية في دول مازالت في طور اكتشافها هي مهمة تحتاج الى نفس طويل وايقاعها لا يتوافق مع تقاويمنا الالكترونية! ففي عام ٢٠٠٣ كان بيلكريستول ولورنس كابلان في حزب المحافظين الجدد قد كتبا " طريقنا يبدأ في بغداد" وهما يفكران في الشرق الاوسط الكبير، واذا لم ينته الامر عند هذا الحد فمن الواجب في الاقل التوقف لفترة واخذ استراحة طويلة!!

بقلم :دانيال فيرنيه
ترجمة: عدوية الهلالي

عن: اللوموند

قاضٍ اسباني يأمر باعتقال جنود امريكان بسبب مقتل صحفيين اسبانيين في حرب الخليج

الحرب منتهية، و لكن المعركة لا تزال قائمة

هل كانت عبارة عن جريمة ام مجرد خطأ مأساوي؟ لقد اختار قاضٍ اسباني الاحتمال الاول عندما اصدر امرا دوليا باعتقال ثلاثة جنود امريكان زعم انهم كانوا مسؤولين عن اطلاق قذيفة دبابة ١٢٠ملم على فندق فلسطين في بغداد في ٨ نيسان عام ٢٠٠٣، مما ادى الى مصرع مصوري رويتر تاراز برويوك و خوزيه كوزو من شبكة الاعلام الاسبانية .Telecinco يتهم الامر الذي اصدره القاضي سانتياكو بيدراث الامريكان باحتمال ارتكابهم "جريمة ضد المجتمع الدولي". و قال إنه اصدر القرار لان محكمته لم تتسلم ردا على طلبها بالحصول على معلومات حول الاجراءات القانونية القائمة في الولايات المتحدة، و لا على طلبها بان تقوم لجنة قانونية اسبانية بالتحقيق مع الجنود الامريكان. و لكن ما لم يقوموا بقضاء اجازة في اسبانيا او السفر الى بلد ما رغبة في المجازفة باثارة غضب واشنطن بسبب تسليمهم، فان الجنود بالتاكيد سوف لن يظهروا امام المحكمة الاسبانية. من غير المحتمل ان تقوم الولايات المتحدة بتسليم رجال كانوا قد تمت تبرئتهم من اية مخالفة من قبل تحريات البنتاغون عام ,٢٠٠٣ و في جميع الاحوال، فان من الصعب اثبات الجريمة. فعندما تحركت وحدات هؤلاء الرجال الى بغداد في ذلك اليوم" كانت معلوماتهم شحيحة، وفي وضع فوضوي و تحت النيران" كما يقول ديفيد زوجينو، مراسل لوس انجلس تايمز الذي كان برفقتهما. وفي كتابه Thunder Run حول الاستيلاء على بغداد، اشار الى ان تقريرا خاطئا قد قاد الى ان يشك قادة الدبابات في ان عدسات الكاميرات التي شاهدوها تعكس اشعة الشمس من الفندق كانت تعود الى الرصد المدفعي العراقي. وجدت تحريات البنتاغون عام ٢٠٠٣ ان المقذوفة" كانت متطابقة تماما مع خط قواعد الاشتباك" و هو الموقف الذي كررته الاسبوع الماضي. ولاحظ ديفيد شليسنغر، محرر دولي مفوض لرويترز، أن بروتسيوك قد كان الاول من بين اربعة مستخدمين في رويترز تم قتلهم بالنيران الامريكية في العراق. " نحن لا نتحدث هنا عن افراد؛ ان ذلك يعكس وجود مشاكل منتظمة"كما قال. "لم نلاحظ تغيرا حقيقيا في الاحداث التي تم التحري حولها، وهو امر غير مقبول". قد تتخذ الولايات المتحدة اجراءات مستقبلية للتقليل من المخاطر التي لا يمكن تجنبها عند نقل الاخبار من منطقة الحرب؛ و ان عرض الجنود الى العدالة الاسبانية لن يكون من بين تلك الاجراءات.

بقلم : جيمس كراف
ترجمة :المدى

عن التايم

احياء عملية نشر خسائر العدو من جديد

بقلم : برادلي كراهام
ترجمة : فاروق السعد

حرصا منه على اظهار النجاح في العراق، اقلع الجيش الامريكي عن موقفه السابق القائم على رفض نشر عدد الخسائر البشرية للعدو و هو يقوم الان بالاستشهاد بتلك الارقام و بشكل دوري لبيان التاثير الذي تتركه بعض العمليات الهادفة الى مكافحة الارهاب. ان عملية احياء نشر خسائر العدو، و هي الممارسة التي لاقت استهجانا خلال حرب فيتنام، قد جاءت على ما يبدو بدون توجيهات رسمية من قادة البنتاغون. فقد ذكر متحدثون باسم الجيش الامريكي في واشنطن و بغداد بانهم لم يكونوا على اطلاع بوجود توجيهات خطية تعطي تفاصيل الظروف التي يتم طبقا لها نشر تلك الارقام او الخطوات التي يجب اتباعها لضمان الدقة. و بدلا من ذلك، فقد وصفوا فيما يتعلق بهذا الموضوع عملية برزت خلال العام الماضي، وبترخيص لمستويات معينة من القادة لنشر الخسائر البشرية للعدو. و الى هذا الحد، كانت عمليات النشر تميل الى الارتباط اما بالهجمات الكبيرة التي حصدت اعدادا كبيرة من مقاتلي العدو او بالعمليات التي تمتد لايام او اسابيع. ففي يوم السبت قبل الماضي، على سبيل المثال، ذكرت تقارير الجيش الامريكي أن ٢٠ متمردا قد قتل وتم اسر احدهم في غارة على خمسة بيوت يشتبه بايوائها مقاتلين اجانب في مدينة بالقرب من الحدود السورية. و بعدها ، اصدرت فرقة المارينز الثانية تصريحا يشير الى مقتل ٧٠ متمرداً مشتبها بهم في منطقة الرمادي كنتيجة لثلاث هجمات جوية منفصلة من قبل المقاتلات و الهليكوبتر. عكس تصريح ١٦ تشرين الاول بعض المآزق المرتبطة باصدار مثل هذه الاحصائيات. فقد واجهت تلك الارقام تحديا مباشرا من قبل الشهود، الذين قالوا بان عدداً كبيراً من الذين قتلوا لم يكونوا متمردين بل كانوا مدنيين، بضمنهم اطفال و نساء. و عبر ،بشكل خاص، عدة عسكريين و مسؤولين مدنيين من وزارة الدفاع عن قلقهم من ان البندول ربما تأرجح اكثر مما ينبغي، بزحف عملية نشر الخسائر البشرية الى العديد من نشرات الاخبار في العراق و افغانستان. كما انهم يتساءلون عن مدى فعالية الاستشهاد بتلك الارقام في صراعات حيث بين فيها العدو أنه قادر على التعويض وبسرعة عن القتلى من المقاتلين وحيث اقر القادة بعدم وجود يقين حول حجم قوة العدو. و مع ذلك، لن يتم اصدار امر رسمي باجراء مراجعة لتلك الممارسة، طبقا لمتحدث رسمي في البنتاغون و بغداد. و يقول العديد من الضباط و مسؤولي البنتاغون الذين تقع على عاتقهم عملية صياغة ستراتيجيات الاتصالات بان نشر الخسائر بين فترة و اخرى تحظى بقيمة مهمة، خصوصا عند استخدامها لبيان حجم العمليات كلا على انفراد. " تستخدم ارقام معينة بين الحين و الاخر لاعطاء سياق و للمساعدة في تاطير اشتباكات معينة" كما قال الجنرال دونالد الستون، مدير الاتصالات لقيادة الجيش الامريكي في بغداد. لكنه اضاف، على اية حال، لا يوجد مخطط "لاصدار مثل هذه الارقام بشكل منتظم لغرض احراز التقدم". اصبحت عملية نشر خسائر العدو، خلال حرب فيتنام، امرا منتظما في التصريحات العسكرية التي كانت تنوي اظهار التقدم الحاصل. و لكن تبين أن الاحصائيات كانت تشكل مؤشرات رديئة على مجرى الحرب. فالضغوط التي تتعرض لها الوحدات العسكرية الامريكية من اجل ايقاع اكبر قدرمن الخسائر في الارواح قد ادت الى ظهور ارقام مضخمة، وهو ما افقد البنتاغون مصداقيته. " في فيتنام ، كنا نتبع استراتيجية الاستنزاف، لذلك فقد اصبحت الخسائر في الارواح مقياسا لكفاءة الوحدات العسكرية" كما قال كونراد كرين، مدير معهد التاريخ العسكري في كلية الحرب الامريكية. " ولكن الارقام اصبحت مرتبطة بطموحات المهنة و التي كانت في بعض الاحيان تتعرض للتكذيب". ان تجربة فيتنام قد قادت القادة الامريكان الى تجنب نشر خسائر العدو في الحروب اللاحقة، والى المراحل الاولى من حرب العراق." نحن لا نحصي الخسائر البشرية للاشخاص الاخرين" كما قال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في تشرين الثاني ٢٠٠٣، عندما سئل في "فوكس نيوز سندي" فيما ان كان قتلى العدو يفوق الخسائر البشرية الامريكية. يبدو ان تلك السياسة قد تغيرت بشن الهجوم على معقل التمرد في الفلوجة في تشرين الثاني، و هي العملية التي كانت تعتبر حاسمة في حينها لاثبات عدم وجود ملاذ آمن للمقاتلين. لقد تحدث المسؤلون العسكريون الامريكان عن مقتل ١٢٠٠ الى ١٦٠٠ مقاتل من العدو، رغم ان المراسلين في الميدان تحدثوا عن اعداد تقل كثيرا عن تلك التي وجدتها قوات المارينز بعد القتال. لقد خلق تصاعد عمليات العدو هذا العام تصعيدا مقابلا في هجمات القوات الامريكية و العراقية و تزايدا في التصريحات العسكرية الامريكية التي كانت تشتمل على اعداد القتلى من العدو. كما ساهم كبار القادة ايضا في هذا التوجه. ففي كانون الثاني، قال الجنرال جورج كيسي، كبير ضباط الولايات المتحدة في العراق، ان القوات الامريكية و العراقية قتلت او اسرت ١٥٠٠٠ شخص العام الماضي. و في اذار، اشار الجنرال الطيار ريجارد مايرز ، الذي كان في حينها رئيس هيئة الاركان المشتركة، الى مقتل ٢٥٠ من "كبار مساعدي" المتمرد ابو مصعب الزرقاوي كدليل على احراز تقدم في العراق. و يقول البنتاغون إن سياسته ما زالت قائمة على محاولة تجنب نشر خسائر العدو البشرية. و لكن القيادة العسكرية الامريكية في بغداد ما زالت تقوم باحصاء قتلى العدو التي تبقى سرية، وان القادة الميدانيين يمتلكون الان صلاحية نشر اعداد القتلى في معارك محددة لغرض، كما يقول المسؤولون، مجابهة دعاية العدو و لنقل الحجم و التاثير المفترض لبعض العمليات الامريكية. " بالنسبة لعملية متميزة، فان الارقام يمكن أن تساعد على نقل سياق و حجم المعركة" كما قال بريان وايتمان، من كبار متحدثي البنتاغون. ان نشر مثل هذه الارقام يمكن ايضا ان يخدم في عملية دعم معنويات القوات الامريكية و يعزز الثقة" بان خططهم و اسلحتهم تعمل بشكل كفوء" كما قال عقيد البحرية ديفيد لا بان، الناطق الرسمي باسم قوات الحملة الثانية، العاملة الان في غرب العراق. و قال ليبان في رسالة الكترونية إنه لا توجد"عتبة" لتحديد الوقت الذي يتم نشر خسائر العدو البشرية، مضيفا أن مثل هذه القرارات تتخذ "حالة بحالة". و اشار الى ان الاعداد غالبا ما تؤخذ من التخمينات الاولية حول عدد مقاتلي العدو في الموقع المستهدف، والتي توضح سبب امكانية نشر خسائر العدو احيانا مباشرة بعد الهجوم. وقال لابان ان التحسينات في الاستطلاع و تقنيات الاستهداف تسمح بالحصول على " دقة اكبر حول اعداد الخسائر التي اوقعناها في بعض الظروف". اما في حالة خسائر الرمادي المتنازع عليها في ١٦ تشرين الاول، فان لابان اصر على الرقم ٧٠ من قتلى العدو، قائلا ان المارينز كانت لديهم معلومات من مصادر مختلفة عززت ثقتنا بعدد قتلي العدو الذين سقطوا في الاشتباكات". و مع ذلك، فان اختصاصيي وزارة الدفاع مثل كرين قد حذروا من ان خسائر العدو البشرية في العراق و افغانستان تميل الى عدم الدقة و ان اهميتها هي موضع تساؤل. ان الطبيعة الحالكة للمعارك، كما يقولون، تجعل من الصعب احيانا تشخيص من هو المتمرد، المجرم او المدني البريء. "كما انه مازالت هنالك مشاكل في تشخيص من يكون من؟ تماما مثلما كان الحال في فيتنام"، كما قال كرين.

عن: الواشنطن بوست